كلمة ونص

ميشيل خياط

النسوية تحمل الراية الإنتاجية

لعل ثالث مفاجأة مبهجة، في نهاية عام دراسي أراده المهندس فهمي الأحمل، المدير السابق للتعليم المهني في وزارة التربية، عاماً للتعليم المهني، هي افتتاح صالة الجولان لبيع منتجات طالبات المدارس النسوية في تربية القنيطرة، ٢٠ بالمئة من ثمنها يوزع على الطالبات.

وليست هذه الملاحظة التي وردت في الخبر، هي وحدها ما يلفت الانتباه إلى القانون رقم ٣٨ المهم جداً، قانون تحويل المدارس المهنية والمعاهد التقنية إلى مراكز إنتاجية، تلبي بعضاً من احتياجات الأسواق وتدر أرباحاً على الطلاب والمدرسين والمدربين والإداريين في مدارس التعليم المهني، ما يحفز خريجي شهادة التعليم الأساسي على التوجه طوعاً وبأعداد كبيرة إلى هذا النوع من التعليم، إذ يجب أن نضيف، قيام وزير التربية بافتتاح الصالة في برزة، ومعرض طالبات ثانوية سعاد العبد الله النسوية المهنية في كفرسوسة، وقد تخلله عرض أزياء للابس من تصميم وإنتاج الطالبات وورشات حلاقة وتجميل واحتوى على أعمال التطريز والخياطة والكروشية والأشغال اليدوية، وجاء هذا المعرض في أعقاب آخر مماثل له، أقيم في ثانوية تاج الدين العزاوي للفنون النسوية في مدينة دير الزور، في أواخر شهر آذار الماضي، وشهد أيضاً عرض أزياء للابس نسائية من إنتاج الطالبات في عروس الفرات.

مرحى لإدارات وطالبات التعليم النسوي المهني والفني في سورية، لعل ما أنجزنه، عمل وطني مهم جداً، أنهن يحملن مشعلاً يضيء الدرب الصحيح إلى الخروج من عدة أزمات شديدة، اقتصادية واجتماعية وتربوية وتعليمية.

ولقد اعتدت أن استثمر أي حدث على هذا الصعيد التعليمي المهني، للتأكيد على أهمية أن ينجز تعليمنا، المنعطف الكبير، وأن يبحر نحو الشاطئ الأمن، حيث يحمل الخريجات والخريجون إلى جانب الشهادة الثانوية العامة، أنامل ماهرة، وأيادٍ منتجة تيمناً بالمأثور الشعبي: «صاحب الصنعة مالك قلعة».

للأسف، لا نزال نحبو على هذا الصعيد، فالتحول بطيء جداً في ٤٨٠ مدرسة مهنية وفنية و١٧٤ معهداً متوسطاً للتربية والتعليم العالي وعدة وزارات، وعلى الرغم من شح المعلومات، قرأنا على لسان المدير السابق أنه خلال السنة الأولى من تطبيقه حقق دخلاً مقداره مليار ليرة سورية، حصة المدارس منها ١٥٠مليون ليرة سورية، وأنه في العام الماضي طبق في ١١ مدرسة في حمص «أنجز طلابها خلايا كهرضوئية لجامعة البعث وفي السويداء أصلح طلابها غاطسات آبار مياه الشرب وفي دمشق وطرطوس صنعوا مقاعد مدرسة، وفي حلب عملوا في مصانع الثياب».

إن انخراط كل المدارس والمعاهد في العمل الإنتاجي سيشكل رافداً ثراً لسلع مطلوبة في السوق السورية وسوف يسد نقصاً في كثير من أعمال الصيانة، وسيساعد أصحاب المصانع على تحقيق إنتاج أفضل كماً ونوعاً.

هذا الربح الاقتصادي والإنساني هو نقطة في بحر الربح الاجتماعي والتربوي والتعليمي، وإذا أوضحنا فقط الربح التعليمي «لضيق الحيز»، نجد أن ازدهار الدور الإنتاجي للتعليم المهني سيعلي من شأنه، علماً أنه موصوم بالدونية لتحويل حملة العلامات الأقل في شهادة التعليم الأساسي، عنوة إليه.

إن ازدهار دوره الإنتاجي سيدر أرباحاً كبيرة على الطلاب ما يصوغ إقبالاً كبيراً عليه، يوفر حلولاً عديدة أهمها تقليص العدد الكبير من حملة الشهادة الثانوية العامة الذين يتوجهون إلى كليات العلوم الإنسانية بشكل خاص.

وإذ نسعى إلى إضاءة هذه الحقائق، لا نجد حماسة لدى شرائح كثيرة، حتى من بين العاملين في التعليم المهني والفني، للسير في موكب المنعطف الكبير المطلوب تربوياً، علماً أن الموضوع قد أشبع بحثاً منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وتوج بمؤتمر تطوير التعليم في سورية في العام ٢٠١٨، أي إن القانون ٣٨ كان محصلة لجهد كبير وكانت الاستجابة لهذا الجهد مكرمة وطنية كبرى.

وإذ نرى أن إدارات التعليم النسوي تحمل الراية، وتتقدم بها على هذا الدرب الصعب، نجد أن الواقعة خطوة مهمة إلى الأمام، جديرة بحفاوة بالغة واهتمام كبير يتجسد في مد يد المساعدة لتلك المدارس على صعد الإنتاج والدعاية والتسويق.

المارديني: الشهادات العامة كانت دائماً نقطة قوة للنظام التعليمي السوري والامتحانات تتطلب تحمل المسؤولية

«التربية» تستعد لامتحانات الشهادتين الثانوية والتعليم الأساسي

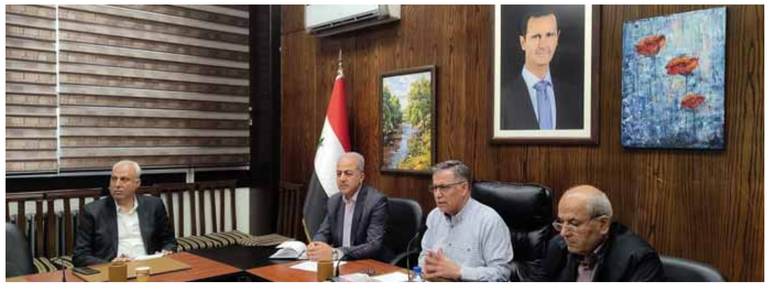

دمشق- الوطن
القنيطرة خالد خالد

أكد وزير التربية محمد عامر المارديني أن الامتحانات تتطلب تحمل المسؤولية والعمل الجاد لصونها والحفاظ عليها لأنها تتعلق بمستقبل سورية، مضيفاً: فالشهادات العامة كانت دائماً نقطة قوة للنظام التعليمي السوري.

الحرص على تطبيق التعليمات وعدم التساهل تجاه أي خلل أو خطأ خلال الامتحانات العامة وغير ذلك من النقاط التي تم التأكيد عليها خلال اجتماع افتراضي لوزير التربية أمس مع مديري التربية ورؤساء دوائر الامتحانات بالمحافظات.

وأشار المارديني إلى أهمية القانون ٤٢ في ضبط واقع الامتحانات للمخالفين من غير الطلاب، لافتاً لضرورة تفقد جاهزية المراكز الامتحانية والالتزام بالمراقبة من قبل المدرسين والمعلمين المكلفين وعدم إعفاء أي شخص إلا بعذر واضح، والالتزام بتعليمات قبول الطلاب في المراكز الصحية.

من جهته أشار معاون الوزير رامي الضللي لأهمية الاجتماع مع المراقبين في المراكز الامتحانية قبل يوم من الامتحانات العامة وشرح تعليمات القانون ٤٢ لهم، والتأكيد على التفتيش الوقائي للطلاب وعدم السماح بإدخال الهواتف النقالة أو أي جهاز إلكتروني إلى المراكز الامتحانية.

من جهته أكد مدير الامتحانات في وزارة التربية يونس فاتي أهمية التقيد بالتفاصيل المتعلقة بإجراءات العمل خلال الامتحان وبعد انتهائه من ناحية تسلم الأوراق وتغليفها وختمها، ورفع قوائم غياب الطلاب بشكل يومي، مبيناً أنه سيكون هناك باركود خاص على كل ورقة امتحانية، لافتاً إلى ضرورة تبديل المراقبين والتأكيد على جاهزية المدرسين في مراكز المراقبة الاحتياط.

وخلال الاجتماع استعرض كل مدير تربية واقع التحضيرات في مديريته وآلية تجهيز المراكز الامتحانية.

وفي موضوع آخر شدد الوزير المارديني على أهمية تطوير التعليم المهني وتوفير البنية التحتية اللازمة لتحقيق أهدافه وتطلعاته والعمل على افتتاح صالات لعرض منتجات الطلاب ودعمهم من خلال تشجيعهم على تطوير مهاراتهم.

وأشار مارديني خلال افتتاحه، صالة الجولان لبيع المنتجات والمشغولات اليدوية والحرفية من صنع طلاب التعليم المهني في المدارس المهنية التابعة لتربية القنيطرة في مساكن برزة إلى ضرورة الإضاءة على مواهب الطلاب ومهاراتهم في مجالات التعليم المهني والتسويق لها لتشجيعهم على العمل والاستفادة من القانون ٣٨ لزيادة إنتاجهم ومشاريعهم من خلال تلك الصالات، مؤكداً أن العمل يأخذ الاتجاه التشجيعي والوزارة حريصة جداً على إبراز أعمال الطلاب الجميلة للجمهور.

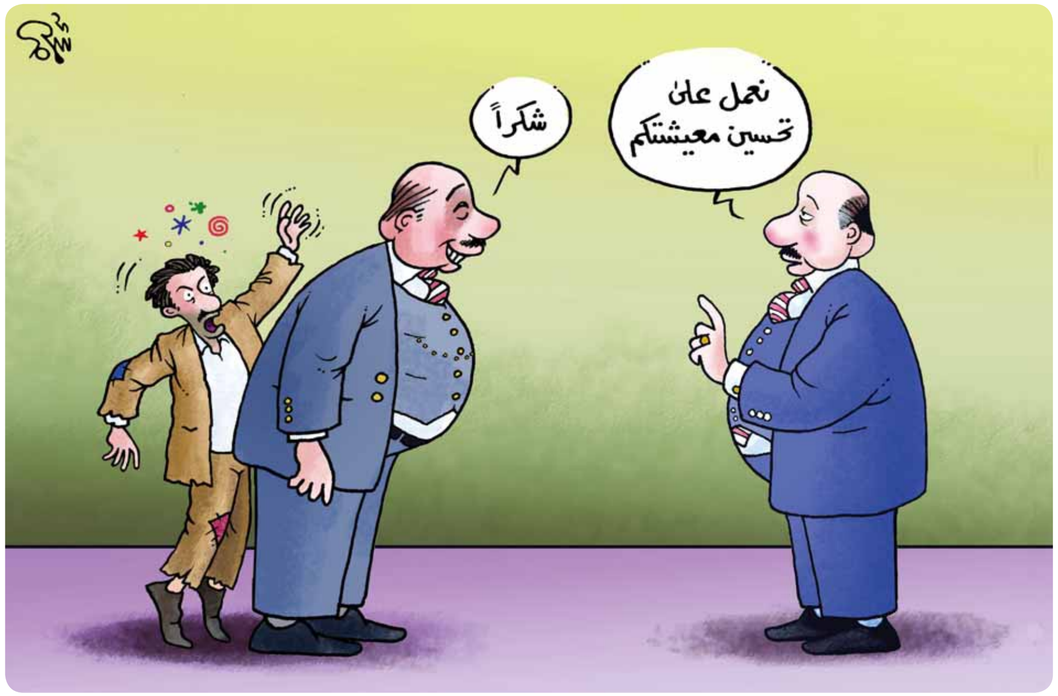

المحافظ يطالب الحرفيين بالتبليغ عن أي تلاعب بكميات المحروقات لاتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة

حرفيو السويداء: مطالبنا ترحل من عام إلى آخر ولا تجاوب

الحضوي: قريباً صدور قانون إلزامية الانتساب للجمعيات الحرفية

السويداء -عبير صيموعة

أجمع حرفيو السويداء في مؤتمرهم السنوي أن جميع المطالب المتكررة سنوياً يتم ترحيلها من عام إلى آخر ومن مؤتمر إلى مؤتمر، ويضاف عليها ما يستجد من مشاكل وهموم مع عدم وجود أي تجاوب مع جميع الطروحات وأهمها: التيار الكهربائي وتأمين مادة الغاز والضرائب المرتفعة التي لا تتناسب مع حجم العمل المنخفض جراء غلاء مواد الإنتاج وضرورة التخفيض الجمركي على كل المستوردات الداخلة بعمليات الإنتاج والذي يعود بالفائدة على الجميع، إضافة إلى إيجاد أسواق خارجية لتسويق المنتجات الزراعية في المحافظة.

وأكد محافظ السويداء بسام بارسيك للمجتمعين أن كل ما جرى طرحه هو محل اهتمام وسيتم معالجته وفق الإمكانات المتاحة بالتواصل مع الجهات الحكومية المختصة، مشيراً إلى العمل على تفعيل جميع المناطق الصناعية وتأمين احتياجاتها، إضافة إلى دراسة تنفيذ مناطق حرفية تخصصية نظراً لأهميتها.

وعزا بارسيك التأخير في بعض مطالب الحرفيين إلى ضعف التواصل بين المؤسسات والجمعيات، مطالباً الحرفيين بالتبليغ عن أي تلاعب بكميات المحروقات المستحقة ليتم اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق المتلاعبين، إضافة إلى إعداد تقرير مفصل عن المنطقة الصناعية في السويداء للعمل على معالجة مشاكلها، كما طلب عقد اجتماع بين مجلس مدينة السويداء وجمعية اللحامين لمعالجة موضوع سيارة اللحوم.

من جهته رئيس اتحاد الحرفيين في سورية ناجي الحضوي أكد للحرفيين أنه سيتم تدارك ما لم يتم تنفيذه، مشيراً إلى تطوير خدمات الحرفيين بارتفاع خدمات الصندوق إلى نحو ١.٥ مليون ليرة سنوياً، كما يجري العمل على استفادة المنتسبات من الصندوق، لافتاً إلى قرب صدور قانون إلزامية الانتساب للجمعيات الحرفية لضمان التنظيم لجمع الحرف، موضحاً أن التسويق الخارجي يستوجب شروطاً تسويقية واستعداد الاتحاد لاستقبال طلبات التصدير.

وخلال المؤتمر أشارت جمعية معقبي المعاملات إلى الضرورة تعديل موعد تقنين الكهرباء في الفترة الصباحية ما يتناسب مع ساعات العمل في الدوائر الحكومية وتأمين المطبوعات والقرطاسية ومحابر الطابعات في الدوائر الحكومية وخاصة في «مالية» شهبا مع إيجاد الصيغ الفاعلة والرادعة لقمع التعديات على مهنة تعقيب المعاملات من المحامين وغيرهم.

كما أشارت جمعية المعجنات إلى معاناة الأفران الخاصة من مادة الدقيق التمويني في مطحنة أم الزيتون سواء من حيث النوعية أم النقص بالوزن أو معاملة صاحب المطحنة والإشكالية الجديدة من جراء تفعيل مكتب الدور لصهاريج نقل المازوت إلى الأفران.

وبدورها أكدت جمعيات «الأخشاب والحدادة وصيانة السيارات وأصحاب المطاعم والمطابخ» على تضررهم الكبير من التقنين الكهربائي ليضاف إلى معاناتهم من رفع ضريبة الدخل رغم قلة العمل، مع المطالبة بضرورة تنفيذ سندات التمليك للمقاسم في المنطقة الصناعية ومنح الحرفيين الصك الإداري لمقاسمهم والتوسع بالمنطقة للقضاء على ظاهرة الكولاوات، وتنظيم المنطقة الحرفية على طريق الرحى والمنطقة الحرفية في أم الزيتون، ودعم المناطق الحرفية بخطوط كهرباء معفاة من التقنين والحد قدر الإمكان من القطع الترددي، إضافة إلى تخصيص مناطق حرفية للصناعات الإسمنتية في عدد من المناطق.

كما اعترضت جمعية الصياغ على قيام الاتحاد بمنح هوية صائغ داخل السويداء، مؤكدين أن الصائغ داخل سورية وليس ضمن السويداء وحدها، ومطالبين بتعديل القرار ليسنى لهم نقل المصاغ خارج المحافظة بشكل قانوني وآمن، قرد الحضوي على منح الاتحاد لبطاقة صائغ جوال ضمن شروط محددة يمكن لأي صائغ من الاستفادة منها لنقل المصاغ على مساحة القطر موضحاً آلية عمل الربط الإلكتروني والمميزات الإيجابية لعمليات الربط تلك.

وطالبت جمعية صناعة الإسمنت بتنفيذ العبارات ضمن المنطقة في رساس وتنفيذ الطرق وتوسيع سعة المحولات الكهربائية لتتوافق مع زيادة عدد الحرفيين، مؤكدين ضرورة رفع التأمين الصحي وتعويض الوفاة، كما طالبت جمعية مصممي الأزياء وهي جديدة الإشهار ضرورة دعم الانتشار الصحيح للبد الحرفية المميزة والسماح بتدريس المهنة لمنحها شهادات نظامية.

الإنترنت عادت إلى ٩٠ بالمئة من مراكز ريف دمشق.. وقطاع الاتصالات يشهد سرقات تفوق الخيال

صفحات فيسبوك تروج لفساد في اتصالات ريف دمشق.. والمدير ينفي لـ«الوطن»: صفحات تدار من الخارج

نغم النجار

كشف مدير اتصالات ريف دمشق حسين عويتي أنه تم البدء بتجهيز عدة مراكز على مستوى المحافظة وتنفيذ عقود متعددة تضم تركيب عدد كبير من بوابات الإنترنت ضمن خطة العام الحالي، لافتاً إلى أن التنفيذ سيكون على ثلاث مراحل وليس دفعة واحدة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار عويتي إلى أن ٩٠ بالمئة من مراكز اتصالات ريف دمشق أصبحت متوفرة لديها خدمة الحزمة العريضة «بوابات ADSL» منها ببيلا، سبينة، زملكا، الهامة، وغيرها.

وأوضح أنه سيتم إعلام المشتركين المتقدمين بطلبات للحصول على بوابة «ADSL» عبر رسائل SMS»» تصل إلى هواتفهم لمراجعة المركز، والأولوية للطلبات الأسبق، مؤكداً أن نظام الدور لديهم مؤتمت.

بيئة غير صحية

ورداً على سؤال حول سوء خدمة الإنترنت والهاتف الأرضي لدى المشتركين في بعض المناطق قال عويتي: «نحن نعمل في بيئة غير صحية، حيث إن خدمات الاتصالات هي خدمات حساسة، وفور تعرض الشبكات النحاسية للصرف الصحي أو لأعطال أخرى من قيام الوحدات الإدارية لأعمال مدنية تتزافق مع مسارات الكوابل الهاتفية، تنتج لدينا أضرار في الشبكة».

وأضاف: تم تشكيل لجان لمعالجة تأثير وأضرار شبكات الصرف الصحي على خدمات الإنترنت والهاتف، بطلب من مديرية اتصالات ريف دمشق وبرئاسة أعضاء المجلس التنفيذي في المحافظة والبلديات المعنية في «جرمانا، السيدة زينب، صحنايا، بيبلا، حرستا، قدسيا» التي تعافي مراكزها الهاتفية بشكل كبير من أضرار الصرف الصحي، لكن الاستجابة من رؤساء الوحدات الإدارية لم تكن على المستوى المطلوب.

وأوضح عويتي أن السرقات والتعديات التي يشهدها قطاع الاتصالات خاصة في ريف دمشق تفوق الخيال، مؤكداً أن مراكز بالكامل خرجت عن الخدمة نتيجة مئات السرقات، التي قدر خسائرها بمليارات الليرات.

وأكد أنه بالتعاون مع الوحدات الشرطية والمجتمع المحلي تم إلقاء القبض على الكثير من اللصوص في عدة مناطق وأحيلوا إلى القضاء المختص، مشيراً إلى أن جميعهم من خارج موظفي مراكز السورية للاتصالات.

واعتبر عويتي أن عدم توفر الطاقة الكهربائية من الشبكة العامة شكل عبئاً ومعاناة إضافية لقطاع الاتصالات، مبيناً أنه لا يمكن ضمان استمرار تقديم الخدمات عبر المولدات التي يتجاوز استهلاكها ٢٠٠ مليون ليرة تقريباً بسبب المازوت.

كما أشار إلى أن المحركات الموجودة في مراكز الاتصالات العاملة هي محركات طوارئ وليست للعمل على مدار الساعة، معتبراً أن الطاقة البديلة حل جزئي وليس كاملاً، فإن الشمس تساعد في استمرارية الخدمات نهاراً ومن ثم يتم الاعتماد على شحن البطاريات التي من الممكن أن تخدم فقط ٤ ساعات مقابل ١٢ ساعة خدمة خلال ساعات الليل.

ودق عويتي ناقوس الخطر بوجود نقص كبير في الخبرات الفنية والكوادر لديهم، تزامناً مع تقديم طلبات استقالة بالجملة، وعدم تقدم متسابقين إلى إعلانات التوظيف، مشيراً إلى أن المسابقة الأخيرة لمديرية اتصالات ريف دمشق تم الإعلان عنها مرتين ولم يتقدم أي متسابق لها.

وتعقيباً على ذلك، كشف عويتي أن هناك خطة تم إقرارها من مجلس الإدارة في السورية للاتصالات وهي حالياً في المراحل النهائية لتعويض العاملين في الشركة حسب جهود كل منهم.

> القبض على مروجين على «فيسوك» لبيع بوابات إنترنت

صفحات هدفها الإساءة

صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي روجت مؤخراً عن ملفات فساد تم الكشف عنها داخل مديرية الرقابة الداخلية في مديرية السورية للاتصالات، الأمر الذي نفاه عويتي، معتبراً أن مثل هذه الصفحات الخارجية المعادية هدفها الإساءة إلى مؤسسات الدولة من دون الاكتراث للمصلحة العامة.

وأكد أن الأبواب مفتوحة أمام جميع المواطنين ممن لديهم وثائق تثبت حالات فساد لمعالجتها فوراً، وهذا ما تم التوجيه إليه مؤخراً في اجتماع وزير الاتصالات مع مديري الفروع بمحاربة أي مكمن من مكامن الفساد بقوة.

وفي الحديث عن الأشخاص الذين يعرضون على مواقع التواصل الاجتماعي بوابات إنترنت للبيع بأسعار خيالية، أوضح عويتي أنه تم إلقاء القبض على عدة مروجين منهم وإحالتهم إلى القضاء، مؤكداً أن ذلك مخالف لكل الضوابط المتبعة لدى السورية للاتصالات.

وبين أن البوابات المعروضة حالياً للبيع على مواقع التواصل ليست من مزود الخدمة «تراسل»، حيث أوجدت السورية للاتصالات طريقة لدرء الابتزاز الحاصل عبر عدم إمكانية الشخص بيع اشتراكه الهاتفي ومزود «تراسل» لشخص آخر، وبمجرد رغبته بالتنازل عن الهاتف تلغى بوابة الإنترنت مباشرة وتعاد إلى الشركة.